



الجلسة ٦٣١٧

الأربعاء ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام..... (لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي .....
	السيد بانكين .....
	أوغندا .....
	البرازيل .....
	السيدة فيوتي .....
	البوسنة والمهرسك .....
	السيد باربالتش .....
	تركيا .....
	الصين .....
	السيد دو شياو كونغ .....
	فرنسا .....
	السيد أرو .....
	غابون .....
	السيد مونغاراموسوتسي .....
	المكسيك .....
	السيد هيلر .....
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .....
	النمسا .....
	السيد ماير - هارتنغ .....
	نيجيريا .....
	السيد أونيمولا .....
	الولايات المتحدة الأمريكية .....
	السيدة أندرسن .....
	اليابان .....
	السيد أو كودا .....

## جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية  
(من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد جيرار آرو، الممثل الدائم لفرنسا، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيرار آرو، بصفتة رئيس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية أن أشيد بأعضاء المجلس الذين تحملوا مسؤولياتهم عن الاضطلاع بالمهمة معي. وأشكر أيضاً الأمانة العامة، والممثل الخاص للأمين العام، السيد ألان دوس، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنظيم البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن جميع المشاركين سيتفقون معي على أن البعثة كانت مكثفة جداً وإنما مفيدة للغاية لنا جميعاً.

إنني أذكر بأن البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مبررة، حيث سنتخذ قريباً قرارات هامة تتعلق بمستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وفي ذلك السياق، أردنا أن نقرر مع السلطات الكونغولية - وفي المقام الأول الرئيس كاييلا الذي شرفنا بأرائه، فضلاً عن أعضاء الحكومة، والبرلمان الكونغولي، والمجتمع المدني المحلي - أفضل سبيل لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استعادة بسط سيادة الدولة الكونغولية على كامل أراضيها عن طريق إعادة بناء بلد مستقر ومسالم. ولا يسعنا أن نفعل ذلك إلا في إطار شراكة مستدامة تتصف بالثقة مع السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم نكن هناك للتفاوض، وإنما للاستماع إلى مواقف السلطات الكونغولية ومختلف المحاورين الذين التقيناهم.

وأعتقد أن بوسعنا أن نستخلص الدروس التالية من اجتماعاتنا. أولاً، إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورت خلال السنوات العشر الماضية، وأحرز تقدم أثناءها. غير أن الحالة، في الوقت نفسه، لا تزال هشّة. وما يدعو إلى القلق تحديداً هي الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، أي تغيير في وجود الأمم المتحدة في البلد يتعين إجراؤه بحذر استناداً إلى الوضع على الأرض، وتفادي حدوث عدم استقرار من جديد. وأشدّد على أنه ليس بوسعنا اتباع أطر زمنية واهية، وإنما يجب أن نستهدى فحسب بحقيقة الوضع على الأرض.

ثانياً، إن إصلاح قطاع الأمن هو، بطبيعة الحال، تحدٍ رئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هي الحال في العديد من البلدان بعد الصراع. وعدم وجود جيش جمهوري فعال يمثل، وفقاً للرئيس كاييلا نفسه، أكبر فشل للمجتمع الدولي وحكومته بالذات. ولقد أكدت السلطات الكونغولية رغبتها في جعل جيشها جيشاً محترفاً، من خلال قيام تعاون ثنائي، مع طلب الدعم من بعثة الأمم المتحدة في مجال تدريب قوة الشرطة وتعزيز قدرات النظام القضائي. وأخيراً والأكثر أهمية، يُتوقع أن توفر بعثة الأمم المتحدة الدعم

أخيراً، بحثنا في الحاجة إلى مواصلة مناقشاتنا. وفي ذلك السياق، نحن على اقتناع بأن القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة ستستفيد من التحليل الجاري للحالة على الأرض.

ومع مراعاة نتيجة هذه الاجتماعات، تعدّ فرنسا مشروع قرار، سينظر فيه قريباً، لتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل نهاية هذا الشهر.

وفي الختام، أقول بصفتي الشخصية إننا وجدنا السلطات الكونغولية منفتحة جداً للحوار مع مجلس الأمن. وفي حين تتوقع السلطات الكونغولية، على نحو مشروع، مغادرة بعثة الأمم المتحدة، غير أنها لم تتقدم في أي وقت من الأوقات بأية إخطارات أو مطالب. على العكس من ذلك، عرضوا علينا إطاراً زمنياً مناسباً، وأعتقد أن بوسعنا أن نتأكد من أن الأساسات قد أرسيت لإجراء حوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن. ومشروع قرارنا سيظهر النوعية التي اتصفت بها الآراء المتبادلة.

**الرئيس:** أشكر السفير آرو على إحاطته الإعلامية. بالنيابة عن المجلس، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترأسها السفير آرو باقتدار.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

اللوجستي لمختلف الانتخابات المقرر إجراؤها في الأشهر المقبلة.

من الطبيعي أن يكون بوسعنا، زملائي وأنا، زيادة توضيح هذه المسائل على أساس المناقشات المفصلة التي أجريناها مع محاورينا، والتي طرحت خلالها أسئلة عديدة هامة للغاية، خاصة ما يتعلق بمسألة توفير الدعم اللوجستي للانتخابات. ولا شك في أن أعضاء المجلس يتذكرون مدى وكلفة الدعم الذي وفرناه لانتخابات عام ٢٠٠٦. وبالتالي، من البديهي أن يخلّف دعم الانتخابات المقبلة آثاراً كبيرة جداً على المنظمة. وسنعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل.

ما هي الآثار على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ أعتقد أولاً أن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن استعدادهم للعمل مع السلطات الكونغولية على تعزيز السلم والاستقرار في البلد، بغية كفالة توفير الحماية للمدنيين وإتاحة الفرصة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة. وأعتقد أن الرسالة التي أوصلناها إلى السلطات الكونغولية واضحة. بعثة الأمم المتحدة لن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أجل غير مسمى. علينا أن نهدف إلى فترة انتقالية من شأنها أن تستعيد بسط السيادة الكونغولية على البلد بأسره، بيد أن هذه الفترة الانتقالية يتعين الإعداد لها بالتعاون مع السلطات الكونغولية عن طريق الحوار وإجراء تحليل مشترك للوضع قبل أن نحدد الآثار الحتمية.

ثانياً، نحن على استعداد لدعم جهود السلطات الكونغولية لإصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ سياسة عدم السماح على الإطلاق بالإفلات من العقاب.